ولو وجد ما يكفي بعض بدنه فظاهره انه يأتي هنا ما مر في غسل الاحرام ولو فقد الماء بالكلية
سن له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على تيمم بنيتهما اجزأه
ما مر اخر الغسل مصوله لها ويحتمل الخلاف لضعف التيمم **ومن الخسوف غسل العيد**
لما مر **والكسوف** الشامل للخسوف **والاستسقاء** لاجتماع الناس لها ويدخل وقتها بأول
الكسوف وارادة الاجتماع لصلاة الاستسقاء **والغسل لغاسل الميت** المسلم وغيره
للخبر الصحيح من غسل ميتا فليغتسل وصرفه عن الوجوب للخبر الصحيح ليس عليكم في غسل
صيتكم غسل اذا غسلتموه وتيس بميتنا ميت غيرنا **وغسل المجنون والمغمى عليه**
اذا افاقا لانه صلى الله عليه وسلم كان يغمى عليه في مرض موته ثم يغتسل وتيس به المجنون
بل اولى لانه مظنة الانزال المحتمل دون المغمى عليه لتحقق النوم في كونه مظنة للحدث لانه لا امارة عليه
وهنا خروج المني يشاهد فاذا لم يرم توجد مظنة وينوي هنا رفع الجنابة لان غسله
لاحتمالها كما تقرر ويجزيه بفرض وجودها اذا لم يبن لكل اخذا مما مر في وضوء الاغماء
وغسل الكافر اذا اسلم اي بعد اسلامه للامر به صحح ابن حبان وغيره ولم يجب
لان كثيرين اسلموا ولم يؤمروا به وينوي هنا سببه كسائر الاغسال الاتي ذكرها
كما مر فلم يحتمل وقوع جنابة منه قبل فيضم نية رفع الجنابة كما هو ظاهر
اما اذا تحقق وقوعها قبل فيلزمه الغسل وان اغتسل فلم تبطل نيته **واغسال الحج**
الشامل للعمرة الاتية **وغسل اعتكاف واذان ودخول مسجد وحرم المدينة ومكة**
لحلال ولكل ليلة من رمضان قال الاذرعي لمن يحضر الجماعة وغيره نظرا لانه لحضور
الجماعة لا يختص برمضان فنصهم عليه دليل على ندبه وان لم يحضرها لشرف رمضان
ولحق عانة او نتف ابط كما صح عن ابني عمر وعباس رضي الله عنهم وابلوغ بالسن لجماعة
او نحو فصد وخروج من حمام وتغير اجسمد وكذا كل حال يقتضي تغيره وعند كل
مجمع من مجامع للخبر وخنثى يلاقي الوادي **والاصح غسل غاسل الميت** الخلاف
في وجوبه ووجه كراهة تركه ايضا **ثم غسل الجمعة وعكسه القديم** فقال
ان غسل الجمعة افضل من الاخبار الكثيرة فيه مع الخلاف في وجوبه ايضا واستشكل

بان

بان القديم يرى وجوب غسل غاسل الميت وسنية غسل الجمعة فكيف يفضل سنة على
واجب ورد بان له قولا في بوجوب غسل الجمعة ايضا قلت القديم هنا اظهر
ورجحه الاكثرون لاحاديث كثيرة وليس الجديد في افضلية غسل
الميت على غسل الجمعة **حديث صحيح والله اعلم** اي متفق على صحته فلا يرد
خبر من غسل ميتا وان صح لم بعض الحفاظ ماية وعشرين طريقا على ان البخاري رجح
وقفه على ابي هريرة وصح جمع الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربعة من الجنابة
ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت وكما دليل فيه للقديم ولا للجديد ومن فوائد
الخلاف لو اوصى بمائه الاولى به **وي** يسن لغير معذور **التبكير اليها** من طلوع الفجر
لغير الخطيب لما في الخبر الصحيح ان الملائكة بعد اغتسال غسل الجنابة اي كغسلها وقيل
حقيقته بان يكون جامع لانه ليس ليلة الجمعة او يومها في الساعة الاولى بدنة والثانية
بقرة والثالثة كبشا اقرن والرابعة دجاجة والخامسة عصفورا والسادسة بيضة والمراد
ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة اجزاء متساوية سواء الهلال اليوم ام تقصر
ويوديه الخبر الصحيح يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة ومن جاء اول ساعة او وسطها او
اخرها يشتركون في اصل البدنة مثلا لكنهم يتفاوتون في كمالها وانما عبر في الخبر بالرواح
الذي هو حقيقة في الخروج بعد الزوال ومن ثم اخذ منه غيرنا ان الساعة من الزوال
لا من خروج لما يوتى به بعد على ان الازهري قال انه يستعمل حقيقة ايضا في مطلق
السير وليلا وبتسليم ان هذا مجاز يتعين ارادته لخبر يوم الجمعة المذكور واما الامام
فيسن له التاخير الى وقت الخطبة للاتباع وقد يجب التبكير كما مر في بعيد الدار وليس
لمطيق الجمعة اذا ياتي اليها كغير عبادة **ماشيا** الا لعذر للخبر الصحيح من غسل وبكر
على الرواح يوم الجمعة اي راسه وزوجته لما مر من ندب الجماع يومها او ليلتها كذا قالوه
وظاهره استواؤهما لكن ظاهر الحديث ان يومها افضل ويوجه بان القصد عنه اصالة
كف بصره عما لم يراه فيشتغل قلبه وكلما قرب من خروج جر يكون ابلغ في ذلك واعتدل
وبكورا اي بالتشديد على الاشهر اي بالصلاة اول وقتها وبالتخفيف خرج من بيته